



## لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والثلاثون
روما، إيطاليا، 15-20 أكتوبر/تشرين الأول 2012
البند خامسا (هـ)
معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة
نتائج منتدى الخبراء الرفيع المستوى – 13-14 سبتمبر/أيلول 2012

### المسائل التي يسترعى انتباه لجنة الأمن الغذائي إليها

تعرب اللجنة عن ارتياحها إزاء منتدى الخبراء الرفيع المستوى عن انعدام الأمن الغذائي في ظلّ الأزمات الممتدة (منتدى الخبراء) وترحب بالتقرير عن مناقشات المنتدى ونتائجه على نحو ما هو وارد في الوثيقة CFS/2012/39/7. وعلى وجه الخصوص، فإن اللجنة:

- (1) تقر بمدى خطورة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمات الممتدة وبما ينطوي عليه من خصائص وطبيعة محددة؛
- (2) وتأخذ علما بدور نتائج المنتدى وتوصياته في توجيه اتخاذ المزيد من الإجراءات للنهوض بالأمن الغذائي في البلدان والسياقات التي تشهد أزمات ممتدة؛
- (3) وتعيد تأكيد دعمها لإجراء عملية تشاورية تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية عرض "برنامج عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" تنظر فيها اللجنة في جلستها العامة، بالاستناد، عند الاقتضاء، إلى العناصر المنصوص عليها في الفقرة 28 من الوثيقة CFS/2012/39/7؛
- (4) وتطلب إلى مكتب اللجنة أن يتولى، بالتشاور مع المجموعة الاستشارية والأمانة، الإشراف على عملية بلورة "برنامج عمل" وفقا للقرارات الصادرة عن اللجنة في دورتيها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين.
- (5) وتدعو إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات فورية وهادفة ومتناسقة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في سياق الأزمات الممتدة.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

## أولاً - مقدمة

1- عُرض على لجنة الأمن الغذائي (اللجنة)، في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في عام 2010<sup>1</sup>، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010 بشأن معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة. ونوقش هذا الموضوع أيضا خلال مائدة مستديرة حول السياسات حملت نفس العنوان. وتمثلت إحدى التوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين في استكشاف إمكانية تنظيم منتدى خبراء رفيع المستوى عن الأزمات الممتدة في موعد أقصاه عام 2012 من أجل مناقشة وضع برنامج عمل جديد للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة بالتعاون مع سائر الوكالات المتخصصة والشركاء في المجال الإنساني.

2- وأقرت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين<sup>2</sup> اقتراحا أكثر تفصيلا عن كيف يمكن لمنتدى الخبراء أن يسهم في معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. وبشكل أكثر تحديدا، فإن اللجنة:

(1) أقرت اقتراح تنظيم منتدى خبراء رفيع المستوى عن الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة بهدف القيام، ضمن جملة أمور، بوضع "برنامج عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة"؛

(2) ووافقت على أن يتولى مكتب اللجنة الإشراف على طرائق العمل لتنظيم منتدى الخبراء بالتعاون مع الأمانة والمجموعة الاستشارية وفريق الخبراء الرفيع المستوى، حسب الاقتضاء. وستنظر الجلسة العامة للجنة في تقرير نتائج منتدى الخبراء؛

(3) وأقرت اقتراح عقد عملية تشاورية مستفيضة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن نتائج منتدى الخبراء بهدف عرض "برنامج عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" مقترح تنظر فيه الجلسة العامة للجنة، حسب الاقتضاء؛

(4) ووافقت على أن يحدد مكتب اللجنة مواعيد المنتدى مع مراعاة كامل برنامج عمل اللجنة.

3- وفي هذا السياق، نظمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، تحت رعاية اللجنة، منتدى الخبراء بهدف تقييم التحديات الماثلة والفرص المتاحة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. وأخذت لجنة توجيهية نشطة، مؤلفة من ممثلين عن الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد بروكينغز، ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وممثلي المجتمع المدني، بزمام هذه العملية. وزودت الأمانة المكتب والمجموعة الاستشارية للجنة بمعلومات بشكل منتظم أثناء الأعمال التحضيرية للمنتدى.

4- وانهقد منتدى الخبراء خلال الفترة من 13 إلى 14 سبتمبر/أيلول 2012 في مقر المنظمة في روما. وقد حظي بمشاركة أكثر من خمسين خبيرا من منظمات منها البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمات البحوث والأكاديميات والمنظمات

<sup>1</sup> الفقرتان 24-25 من الوثيقة CFS 2010/FINAL REPORT

<sup>2</sup> الفقرة 64 من الوثيقة CFS 2011/FINAL REPORT

الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأدار الجلسة كل من: السيد دان ماكسويل (Dan Maxwell)، أستاذ مشارك ومدير البحوث في مركز فينشتاين الدولي التابع لكلية فريدمان لعلوم وسياسات التغذية في جامعة تافتس؛ والسيدة سو لوتز (Sue Lautze)، مسؤولة برامج ريفية المستوى في الفاو؛ وفرانسوا غرونفالد (François Grunewald)، المدير التنفيذي لمجموعة URD؛ والكسندرا دوفال (Alexandra Trzeciak-Duval)، رئيسة شعبة السياسات في مديرية التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. بينما أدر الجلسة النهائية للمنتدى، والتي تناولت "آفاق المستقبل" ووضعت عناصر بشأن "برنامج العمل"، السيد ديفيد نابارو (David Nabarro)، منسق الفرقة الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

5- وترد أدناه لمحة عامة عن منتدى الخبراء وملخص لأهم ما تم التوصل إليه من نتائج. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن المنتدى على العنوان التالي: <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/hlef-home/ar>

### ثانياً- لمحة عامة عن منتدى الخبراء

6- تمثل الهدف الرئيسي لمنتدى الخبراء في توفير فضاء مفتوح للخبراء وأصحاب المصلحة الرئيسيين لمناقشة القضايا المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة ولتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها وعناصر لبرنامج عمل تنظر فيها اللجنة في نهاية المطاف. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح المنتدى فرصة للتشاور ولحوار السياسات لزيادة التفاهم وتعزيز الجهود التعاونية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمات الممتدة بشكل مناسب.

7- وتألف منتدى الخبراء من خمسة نقاشات تفاعلية للخبراء شارك فيها ممارسون وأكاديميون في مجالي الأمن الغذائي وبناء السلام، وواضعو السياسات الوطنيين والإقليميين، وممثلون عن المجتمع المدني يتمتعون بخبرات وتجارب خاصة في معالجة العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والأبعاد الأخرى للأزمات الممتدة. وتفاعل المشاركون بحرية مع فريق الخبراء ولخص الرؤساء والمشرفون النقاط التوافقية لكل فريق خبراء. وقدمت للمنتدى معلومات من خلال أربع إحاطات لخصت القضايا الحساسة للمناقشة فيما يتعلق بمعالجة انعدام الأمن الغذائي في سياق الأزمات الممتدة<sup>3</sup>. ووضعت هذه الإحاطات انطلاقا من مجموعة وثائق معلومات أساسية من تأليف ممارسين وخبراء رائدين في هذا المجال بالإضافة إلى نتائج مشاورة تقنية فيما بين هؤلاء المؤلفين نظمت على مدى يومين في الفاو خلال الفترة 28-29 يونيو/حزيران 2012.

### فريق الخبراء 1: أسباب انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة وتبعاته

8- بحثت جلسة فريق الخبراء الأول مجموعة معقدة ومتداخلة من الأسباب والتبعات الموجودة في الأزمات الممتدة (سواء أكانت بيئية أو من صنع الإنسان)، وقدمت للمشاركين برنامجا مشتركا للتفاهم بشأن الجوانب الرئيسية للأمن الغذائي في الأزمات الممتدة. وساد اتفاق عام على أن البلدان التي تشهد أزمات ممتدة تتشاطر قواسم مشتركة (على نحو ما هو مفصل في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010)، وتستلزم مجموعة مماثلة من الاستجابات السياسية والتنفيذية ذات الصلة. ولكن انبثق توافق في الآراء لإجراء تحليل لكل سياق على حدة من أجل فهم الأسباب الجذرية الموجودة في أي أزمة ممتدة بشكل فعال ولوضع استجابات ورسم استراتيجيات متكاملة لتلبية الاحتياجات على الأجلين

<sup>3</sup> إن الإحاطات متاحة على العنوان التالي: <http://www.fao.org/cfs/cfs-home/hlef-home/en/> بجميع لغات الأمم المتحدة، في حين تتوافر وثائق المعلومات الأساسية باللغة الإنجليزية فحسب.

القصير والطويل. كما شدد فريق الخبراء على أهمية تعزيز الملكية القطرية والإقليمية، وأكد على ضرورة بناء الملكية بالاستناد إلى التشاور وإسهامات مجموعة من الجهات الفاعلة المحلية بما في ذلك المجتمع المدني. كما ينبغي لأدوات وعمليات التحليل أن تكون متعددة الأبعاد وموزعة بطريقة تعزز الملكية داخل البلد والملكية متعددة أصحاب المصلحة لعملية تحسين فهم كل حالة أزمة وعمليات التخطيط للاستجابات اللازمة على السواء.

9- وقام فريق الخبراء الأول أيضا بتعليق على العلاقة القوية القائمة بين الأمن الغذائي والحوكمة/الهشاشة مع عدد من أعضاء فريق الخبراء والمشاركين. وشدد على أن نجاح إجراءات الأمن الغذائي واستدامتها يتوقفان إلى حد كبير على توصل الحكومات إلى التمتع بالثقة والشرعية. وساد توافق في الآراء بأن إجراءات الأمن الغذائي نفسها يمكن أن تسهم في الحوكمة الإيجابية (على سبيل المثال من خلال اعتماد مبادئ الشفافية واستيعاب الجميع)، وبالتالي ينبغي للجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي أن تسعى إلى العمل ليس فقط "أثناء" ولكن أيضا "بشأن" الأزمات الممتدة. وبصيغة أخرى، ينبغي للإجراءات ذات الصلة بالأمن الغذائي أن تشكل جزءا من الاستجابات الأوسع نطاقا التي تعالج الأزمات الممتدة وأن تساهم فيها. وقد حددت التقييمات القطرية التي أجريت مؤخرا تحت إطار الاتفاق الجديد<sup>4</sup>، والمعروفة باسم "تقييمات الهشاشة"، الأمن الغذائي بصفته أحد الأسباب الجذرية للهشاشة وأحد السبل للخروج منها. وأكد ذلك أيضا على أهمية العلاقة المتبادلة القائمة بين الأمن الغذائي والحوكمة/الهشاشة وأشار إلى فرصة محددة لاتخاذ إجراءات في المستقبل.

10- وتم تسليط الضوء أيضا على الروابط القائمة بين الأمن الغذائي والنزاعات والعنف - التي غالبا ما تعتبر إحدى الخصائص الرئيسية للأزمات الممتدة. كما أشير إلى الفرص المتاحة لوضع برامج للأمن الغذائي للإسهام في تحقيق أهداف بناء السلام من خلال أنشطة تعزز التلاحم الاجتماعي والإدماج والثقة، بالإضافة إلى ضرورة بلورة سبل كفيلة بإدراج "الأمن" في برامج "الأمن الغذائي" (أي تجاوز مبادئ "عدم إلحاق الضرر" وضمان التركيز على الحماية). وخلص المشاركون إلى أن تحليل النزاعات وتقييمات الاقتصاد السياسي يجب أن تكمل تحليل الأمن الغذائي من أجل توفير المعلومات اللازمة لتصميم برامج الأمن الغذائي وتنفيذها بشكل مناسب وكذلك لضمان إدراج تلك البرامج في المبادرات الأوسع نطاقا التي ترمي إلى تشجيع السلام ومعالجة الهشاشة.

11- وناقش المشاركون أيضا مواطن القوة والضعف في استخدام البلدان كوحدة للتحليل لتحديد الأزمات الممتدة نظرا إلى أن هذه الأزمات المتكررة و/أو التي ممتدة لفترات طويلة غالبا ما لا تحددها الحدود الوطنية أو تحتويها. ورغم ذلك، فإن تحليل حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم اقتصر على المستوى الوطني بسبب القيود المتعلقة بالبيانات.

12- وأخيرا، أثار المشاركون عددا من العوامل الأخرى - يمكن أن تؤدي إلى بداية و/أو استدامة أزمات ممتدة بما في ذلك تغير المناخ، وتوزيع الأراضي، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

<sup>4</sup> خلال المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان، أقر عدد من البلدان والمنظمات الدولية اتفاقا بشأن توجه عالمي جديد للمشاركة في دعم الدول الهشة. ويحدد الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة خمسة أهداف - السياسة الشرعية والعدالة والأمن والأسس الاقتصادية والإيرادات والخدمات - لإبراز الأولويات في الدول الهشة. يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي:

## فريق الخبراء 2: الفرص والتحديات المتعلقة بالسياسات والحوكمة: محفزات لإحداث التغيير

13- استكشف فريق الخبراء الثاني دور الحوكمة والسياسة في الأزمات الممتدة، ونظر في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على الصعيدين الوطني والمحلي. واتفق المشاركون على مدى أهمية الجهود الهادفة إلى تعزيز نظم الحوكمة. وكان هناك توافق واسع النطاق بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة في مجالي الحوكمة والسياسات بموازاة جهود معالجة انعدام الأمن الغذائي وبضرورة قيام الجهود ذات الصلة بالحوكمة بشكل حاسم بتجاوز دعم كيانات الحكومة المركزية وإشراكها لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والمؤسسات التي تؤثر على سبل العيش في المناطق الريفية.

14- وأخذ المشاركون علماً بأن العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل على معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة ليست الجهات الرئيسية المسؤولة عن معالجة القضايا الواسعة النطاق المتعلقة بالحوكمة والسياسات. ولكن يمكن للجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي أن تتعلم من الأدوات والتوجيهات القائمة بشأن الحوكمة وتحليل الاقتصاد السياسي من أجل إثراء جهودها الخاصة بوضع برامج الأمن الغذائي وتوجيه القرارات الرئيسية بشأن متى وكيف يمكن الانخراط في القضايا ذات الصلة بالحوكمة والسياسات. وتتراوح هذه القرارات بين فرص استخدام برامج الأمن الغذائي كوسيلة لبناء رأس المال الاجتماعي أو دعم آليات الحماية الاجتماعية التقليدية، والضرورة المحتملة للاشتراك مع الجهات الفاعلة العسكرية.

15- وركزت النقاشات أيضاً على بعض المجالات الرئيسية التي ينبغي تحسينها لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة بشكل أفضل، منها: ضرورة اعتماد نهج أكثر مرونة واستقراراً للتمويل/للاستثمار (أي تجاوز الانقسام بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي بالإضافة إلى تخفيف حدة تقلب مستويات الاستثمار في مراحل ما قبل الأزمات وأثناءها وبعدها)، وضرورة تعزيز التنسيق (أي التحليل المشترك والاستراتيجيات المتكاملة)، وضرورة إنشاء المزيد من أنظمة الرصد الفعالة (أي تحسين تعقب النتائج ونظم الرصد التي تصمم لمساعدة الممارسين على التكيف مع السياقات المتغيرة بسرعة والاستجابة لها).

16- كما تم التشديد على أهمية المساءلة. فهناك حاجة إلى تعزيز ودعم آليات ضمان احترام وتطبيق القانون الدولي والمبادئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أشار المشاركون إلى الفرصة المحتملة لتعزيز المساءلة ضمن حوار ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية بشأن بناء أهداف بناء السلام وبناء الدولة.

## فريق الخبراء 3: قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات والمؤسسات المحلية على مواجهة الصعاب في ظل الأزمات الممتدة

17- تنزع الأزمات الممتدة إلى أن تؤدي إلى تآكل قدرة الأشخاص المستضعفين والمجموعات الضعيفة على مواجهة الصعاب، وتقضي في غالب الأحيان إلى اعتماد استراتيجيات غير مستدامة للتكيف. ويمكن للأزمات الممتدة التي تشوبها النزاعات أن تحدث تغييرات يتعذر قلب مسارها ومضرة في أغلب الأحيان بالنسبة للأفراد (لا سيما الآثار الطويلة الأجل المترتبة على سوء التغذية) والمؤسسات والمجتمعات. وتوجد القدرة على مواجهة الصعاب هي في مفترق الطرق بين البرامج القائمة على المخاطر والبرامج التي تراعي النزاعات. فالنهج المستندة إلى القدرة على مواجهة الصعاب تسعى إلى إيجاد قدرات مبتكرة ومتفاعلة لمواجهة أزمة على مدى فترات طويلة ووضع استراتيجيات للانتعاش تبني مستقبلاً

أكثر أماناً. وبالنظر إلى هذه المجموعة من الحقائق، بحث هذا الفريق مدى قيمة البرامج المرتكزة على القدرة على مواجهة الصعاب.

18- وتعكس الطبيعة المحلية والسياقية لاستراتيجيات مواجهة الصعاب الطبيعية المحلية والسياقية للأزمات نفسها. وساد توافق قوي في الآراء بشأن ضرورة النظر إلى القدرة على مواجهة الصعاب من مستوى الفرد فصاعداً، باتجاه المجتمعات والأسر والمؤسسات. وفضلاً عن ذلك، جرى التشديد على الحاجة إلى ضمان استناد البرامج التي تبني القدرة على مواجهة الصعاب إلى الطلب وإلى فهم المخاطر واستراتيجيات مواجهة الصعاب واحتياجات السكان المحليين.

19- وأقر المشاركون بمدى قيمة مفهوم القدرة على مواجهة الصعاب للعوامل التالية: تُسلم القدرة على مواجهة الصعاب بأن الأفراد جهات فاعلة؛ تؤدي القدرة على مواجهة الصعاب إلى التركيز على الاحتياجات على الأجل القصير والاستثمارات طويلة الأجل في آن واحد؛ تحفز القدرة على مواجهة الصعاب أنواعاً جديدة ومختلفة من الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وتساعد على كسر الحواجز بين مصادر التمويل للأغراض الإنسانية والإنمائية. وأشار المشاركون أيضاً إلى كيف أن البرامج التي تركز على القدرة على مواجهة الصعاب قد أحدثت تغييرات مبتكرة في مجال التمويل (مثل نهج مغير الأزمات الذي تتبعه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي يتيح قدراً أكبر من المرونة في التمويل). وتشمل الفرص الأخرى التي تنشأ عن اعتماد برامج تركز على القدرة على مواجهة الصعاب: الاشتراك مع الأسواق والقطاع الخاص؛ ودعم تمكين المرأة كعامل أساسي لتعزيز قدرة الأفراد والأسر على مواجهة الصعاب وخلق المزيد من أوجه التآزر بين القطاعات التي تعمل فيها جهات فاعلة دولية وقطرية مختلفة (أي تغيير المناخ والمياه، وغير ذلك).

20- وأقر هذا الفريق بقيمة إنشاء مجتمع ممارسات حول مفهوم القدرة على مواجهة الصعاب، بالاستناد إلى برنامج لتبادل المعرفة من شأنه أن يجمع البيانات والأدوات والدروس المستخلصة بشأن النهج الجديد لبناء القدرة على مواجهة الصعاب في ظل الأزمات الممتدة.

#### فريق الخبراء 4: بناء شراكات لكسر دورات الأزمات المتكررة أو الممتدة: الدروس المستخلصة من التجربة

21- أتاح فريق الخبراء الرابع فرصة لتبادل دروس مستخلصة محددة بشأن كيفية إقامة الشراكات لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمات الممتدة. وكان هناك توافق قوي في الآراء مفاده أنه من الضروري إحراز تقدم كبير في طرائق مشاركة الجهود الدولية والقطرية لتعزيز الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة ونتائج ذلك في العقد المقبل. وحدد أعضاء الفريق أنواعاً مختلفة من الشراكات وسبلاً جديدة للعمل تثبت فعاليتها في معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة (أو الحؤول دون تحول الصدمات إلى أزمات ممتدة) ويمكن أن تكون نماذج لتغيير شروط المشاركة. وتكتسي ضرورة التزام جميع الجهات الفاعلة بمعالجة ليس التبعات الفورية فحسب ولكن أيضاً الأسباب الكامنة وراء الأزمات الممتدة، أهمية حاسمة بالنسبة لهذه النماذج الجديدة من الشراكة. وعلاوة على ذلك، يجب على الجهات الفاعلة الدولية والقطرية الالتزام بتقديم دعم يمكن التنبؤ به بشكل أكبر لتلبية الاحتياجات التي يمكن التنبؤ بها (أي الاستثمار في أنظمة شبكة أمان مستقرة).

22- وقد انبثق توافق قوي في الآراء بشأن الحاجة إلى دعم الجهات الفاعلة والمؤسسات الوطنية والمحلية بطريقة تمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة وبناء قدراتها الخاصة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي. ويمكن أحد العوامل الرئيسية

لذلك في إبقاء أصحاب المصلحة الأساسيين - الأفراد والمجتمعات على السواء - في صلب نظم وعمليات وضع البرامج والمساءلة. وينبغي للجهود الرامية إلى تعزيز بناء الدولة في ظل الأزمات الممتدة أن تولي ما يكفي من العناية لدعم المؤسسات والقدرات داخل المجتمعات المحلية ولحماية القدرة على مواجهة الصعاب وبنائها. ودعا المشاركون إلى خلق أوجه التآزر بين الجهود الجارية على الصعيدين العالمي والإقليمي (على سبيل المثال الاتفاق الجديد، وشراكة نيباد/البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل، وغير ذلك). كما ينبغي تكرار سبل العمل الجديدة الناجحة مع مجموعات مختلفة من الشركاء، حيثما أمكن ذلك (مثلا الاستراتيجيات المتكاملة/التحليل الذي أجرته الفاو في الصومال/برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/إثيوبيا). واعتبرت الحاجة إلى القيام بشكل أوضح بإنشاء شراكات مع القطاع الخاص (خاصة المزارعين ومنظماتهم) وأصحاب المصلحة المهمشين (أي النساء والشعوب الأصلية، والرعاة، وغير ذلك)، والمجتمع المدني بصفة عامة، أنها أمر حاسم الأهمية.

23- وأكد المشاركون في المنتدى، لدى مناقشتهم الدروس المستفادة، على الرابط المهم للغاية بين التغذية والأمن الغذائي. وأكدت كل الجهات المانحة والخبراء والممارسون على المستويين الإقليمي والوطني أن التغذية ينبغي أن تكون جزءاً محورياً في التحليل والبرامج التي يضطلع بها كجزء من برنامج القدرة على مواجهة الصعاب. وخلصوا إلى أن الجهود الهادفة إلى معالجة التغذية - وآثارها على الشراكات - ينبغي أن تكون جزءاً مركزياً من جميع الاستراتيجيات في المستقبل لمعالجة الأزمات الممتدة.

24- وتم تحديد المتطلبات الأساسية التالية للشراكات الفعالة: الثقة والمرونة والقيم المشتركة والأهداف. كما أقر المشاركون بأن تعزيز أواصر التعاون فيما بين المؤسسات والقطاعات يشكل تحدياً في حد ذاته على غرار ضمان تنفيذ البرامج في الميدان في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وأكد المنتدى أن ضيق الوقت يشكل في غالب الأحيان تحديات صعبة للغاية وشدد على الحاجة الملحة لتعزيز وتوسيع شبكة أصحاب المصلحة القيمة التي أنشئت من خلال منتدى الخبراء بهدف الالتزام بشكل جماعي بالعمل معاً بطرق جديدة حتى تتحقق نتائج مستدامة.

#### فريق الخبراء 5: آفاق المستقبل: عناصر لوضع برنامج عمل

25- خصص فريق الخبراء الأخير للاستفادة من المبادئ والأفكار والتوصيات التي حددتها فرق الخبراء الأربعة الأولى بهدف تحديد الإجراءات البالغة الأهمية التي ستضمن توفير الزخم بشأن مسألة معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. وأكد الخبراء والمشاركون على أنه ثمة خصائص وعوائق مشتركة رغم الاختلافات السياقية المتعلقة بالعوامل الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة. وتدعو هذه القواسم المشتركة بشدة إلى وضع برنامج عمل - يستند إلى توافق واسع في آراء أصحاب المصلحة - لتوجيه الإجراءات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ودار نقاش حول التصورات السياسية الممكنة بشأن عبارة "انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة"، وتساءل بعض المشاركين عما إذا كانت الحكومات الوطنية قد تحبذ مصطلحات بديلة. إلا أن اللجنة أقرت عبارة "انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة" في دورتها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين، كما صاغتها الأدبيات السابقة وحالة انعدام الأمن الغذائي 2010. وعلاوة على ذلك، ترتبط هذه العبارة بتحليلات

وسياسات وإجراءات وعمليات محددة. وأشار المشاركون إلى أن الخصائص والعوائق التي تتقاسمها البلدان التي تكافح من أجل تحقيق الأمن الغذائي في بيئات صعبة للغاية هي التي تهم وليس العبارة المستخدمة.

26- وحدد أعضاء الفريق والمشاركون عددا من الإجراءات الفورية الممكنة التي ينبغي أن ينظر فيها مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك: إدراج شواغل الأمن الغذائي، على أساس تجريبي، في البرامج وخطط العمل الرئيسية الأخرى مثل الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، وتعزيز القدرة على مواجهة الصعاب في صلب استجابات مختارة لانعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة؛ والنهوض بالتجارب الإيجابية بشأن آليات التمويل المرنة (القصيرة والطويلة الأجل)؛ وإنشاء برنامج للمعرفة يتسم بتعدد أصحاب المصلحة لتبادل الدروس المستخلصة والتحليلات ذات الصلة بالموضوع.

27- وأعرب المشاركون بشدة أيضا عن قناعتهم بأنه لم يعد من الممكن تحمل معاناة انعدام الأمن الغذائي المستحکم في مناطق جغرافية محددة أو بين فئات سكانية/مجتمعات محددة نتيجة أزمات ممتدة. ودعا الفريق مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الممثلين في منتدى الخبراء إلى المساعدة في قيادة العملية التحويلية، ووضع احتياجات البلدان في ظل الأزمات الممتدة - بما في ذلك الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي المستحکم فيها الذي يرتبط باستقرار المجتمع بشكل عام - في صدارة التزام جديد بتحسين وتوسيع نطاق استثمار الموارد من الحكومات الوطنية والمحلية والمجتمع الدولي والهيئات الإقليمية ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني. وإن هذه العملية التحويلية تقتضي حولا جديدة وطرق جديدة للعمل في شراكة من أجل تحقيق تقدم مستدام.

28- واستنادا إلى نتائج المناقشات، اقترح المشاركون وضع برنامج عمل - تحت رعاية اللجنة وبطريقة تشاورية مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين - يستند إلى العناصر التالية:

- الإقرار بأن الملكية القطرية والمساءلة عن استراتيجيات الاستجابة من الأمور البالغة الأهمية؛
- الإقرار بالدور الداعم الذي تؤديه الهيئات الإقليمية في مساعدة البلدان التي تشهد أزمات ممتدة على إدراج الأمن الغذائي في خطط التنمية وإصلاح الحوكمة الخاصة بها؛
- الإقرار بأهمية مساهمات المؤسسات الاجتماعية المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في معالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة؛
- الإقرار بالدور الحاسم الأهمية للحكومة والهشاشة وعمليات بناء السلام في معالجة الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة، وعلى النقيض من ذلك، بمساهمة الأمن الغذائي في معالجة هشاشة الدولة وتسوية النزاعات. وعلى وجه الخصوص:

○ يتعين إدراج الاعتبارات والاستثمارات وعمليات التخطيط ذات الصلة بالأمن الغذائي بشكل كامل في المبادرات الرئيسية الأخرى - مثل الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة - الهادفة إلى بناء السلام والدولة بالإضافة إلى الحد من الفقر وحالة الضعف في حالات الهشاشة والنزاعات وضعف الحوكمة؛

○ يتعين إدراج الأمن الغذائي والأدوات التحليلية ذات الصلة في الأطر التحليلية ذات الصلة، مثل بناء السلام والتحليل الاقتصادي السياسي/النزاعات، أو تقييمات هشاشة الدولة؛

- الإقرار بضرورة وضع آليات تمويل أكثر مرونة واستجابة واستقرارا ووسائل استثمار تتناسب والاحتياجات المحددة لحالات الأزمات الممتدة. وينبغي للعملية التشاورية أن تشرك الشركاء في الموارد في الاستراتيجيات والإجراءات المحددة لبلوغ ذلك؛
- ترتيب الإجراءات بحسب الأولويات بالاستناد إلى النهج القائمة على النتائج والأهداف الواقعية يعزز مساءلة جميع أصحاب المصلحة عن الإجراءات التي تركز على الأمن الغذائي في سياقات الأزمات الممتدة؛
- الإقرار بالفرص التي تتيحها "برامج بناء القدرة على مواجهة الصعاب" من أجل وضع استراتيجيات وبرامج متكاملة لمعالجة احتياجات الأمن الغذائي القصيرة الأجل التي تنشأ في سياقات الأزمات الممتدة والأسباب الهيكلية الطويلة الأجل الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة؛
- إمكانية وضع برنامج لتبادل المعرفة والخبرات فيما بين الممارسين وصانعي السياسات الوطنيين والإقليميين، بالإضافة إلى الوكالات الدولية والشركاء في الموارد الذين يعملون في مجال انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة بهدف إدراج التعلم المنهجي في استراتيجيات الاستجابة؛
- استكشاف الإجراءات الوقائية والتحضيرية والمبكرة (من جانب أصحاب المصلحة المعنيين) التي يمكن أن تساعد البلدان على الحؤول دون تحول الصدمات إلى أزمات ممتدة فضلا عن التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة عن الصدمات التي لا مفر منها؛
- ضرورة وضع برنامج تحويلي من شأنه أن يحفز ما يلي:
  - (أ) زيادة فهم الأسباب المتعددة الأبعاد الكامنة وراء الأزمات الممتدة؛
  - (ب) الاستمرار في استحداث وتبادل أدوات تحليلية أكثر فعالية للمساعدة على تحديد الأسباب الجذرية والمزج المناسب للاستجابات السياسية والفنية لمعالجة هذه الأسباب الجذرية المتنوعة؛
  - (ج) تنفيذ وسائل جديدة للعمل في شراكة في ظل الأزمات الممتدة وإجراءات منسقة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية؛
  - (د) تحسين رصد التقدم العام المحرز في تخفيض عدد البلدان المتضررة من الأزمات الممتدة وانتشار انعدام الأمن الغذائي في تلك البلدان، بما في ذلك من خلال التكامل والشراكة مع مبادرات أوسع نطاقا تتعلق برصد انعدام الأمن الغذائي وتحليله.
- وضع برنامج عمل من خلال عملية تشاورية وشاملة تماما تسعى أيضا إلى تأمين الدعم من مختلف العمليات السياسية وعمليات السياسة العامة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية (مثل مجموعة العشرين، مجموعة الدول الهشة السبع، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وغير ذلك)